الفجوة الغذائية في الوطن العربي
مفهومها، حجمها أسبابها وعلاجها في الإسلام

د. عبد اللّه حاسن الجابرى(*)

١- المقدمة

* التعريف بموضوع البحث وأهدافه:

تنصب هذه الدراسة على موضوع الفجوة الغذائية الفعلية، التي يعاني منها العالم العربي، سواء على المستوى القطري، أو على المستوى الكلي. والمقصود بالفجوة الغذائية الفعلية «الفرق بين الإنتا ج والاستهلاك من الغذاء»(١). وهذه الفجوة تزداد إتساعاً باتساع هذا الفرق، والعكس صحيح.

ولهذا الموضوع أهميته في أن توفير الغذاء لأفراد المجتمع ((وخاصة المجتمع العربي))، قضية محورية لا يمكن تركها للظروف المتغيرة.

ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إن الغذاء في عصرنا الحالي أصبح من إحدى وسائل الضغط السياسي التي تنتهجها الدول المصدرة له، على الدول المستوردة له.

والهدف من هذا البحث هو دراسة أسباب هذه الفجوة، وأبعادها، وكيفية سدّها، أو التخفيف من حدتها في العالم العربي، في ضوء تعاليم الإسلام الخالده.

وتتمثل خطة البحث في:

*) استاذ مساعد بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

أ – عرض للدراسات السابقة.

ب – الدراسة التطبيقية.

وأخيراً خاتمة البحث، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها.

(أ) الدراسات السابقة :

لم يسلم موضوع الغذاء والفجوة الغذائية من البحث، وإنما تعددت الدراسات في هذا المجال، والتي أعزت سبب هذه الفجوة إلى نوعين من العوامل:

أولهما: يتعلق بالعوامل المؤثرة في عرض الغذاء، أما ثانيهما فيتعلق بالعوامل المؤثرة في الطلب عليه. وهذا سيتضح من العرض التالي:

العوامل المؤثرة في عرض الغذاء

أشار د. محمد الفرا في دراسته (١٩٨٥ م، ص ٤٥) عن مشكلة الغذاء في الوطن العربي، إلى أن العوامل المؤثرة في عرض الغذاء يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

(أ) العوامل الطبيعية، وتشمل الموارد المائية، والتربة، والمناخ، وغيرها من مدخلات الإنتاج. والقصور في هذه العوامل كلها أو بعضها، يؤثر سلباً على الزراعة في الوطن العربي، الذي يشكو من قلة المياه والتصحر وملوحة التربة ونحو ذلك.

(ب) العوامل البشرية. والمتمثلة في تدني مستوى التعليم، والهجرة المتزايدة من الأرياف للمدن، ومانجم عن ذلك من تناقص عدد العاملين في الزراعة.

فضلاً عن إزدواجية السياسات الاقتصادية، حيث اتجهت المعونات والمساعدات للصناعة، ودعم الطعام لسكان المدن، أما الريف فلم ينله منها إلا قدراً محدوداً.

وأشار الحطاب في دراسته (١٩٩٠م، ص ١٢٦) عن أسباب مشكلة الغذاء في العالم الإسلامي، إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، لكنه فرق بين نوعين من العوامل هما:

١ – العوامل الداخلية (الطبيعية). وقد اتفق فيها مع الدراسة السابقة.

٢ – العوامل الخارجية. وتتمثل في أن الدول المستعمرة فرضت أنماطاً أدت إلى انخفاض عرض المواد الغذائية في كثير من البلدان العربية، مثل فرض زراعة القطن في مصر، مما قلل المساحة المزروعة قمحاً، وفرض زراعة محاصيل نقدية تصديرية على كثير من دول أفريقيا، لأن تلك المحاصيل لا تزرع في المناطق الأوروبية الباردة. وكذلك قيام الدول المتقدمة باتباع سياسة تكوين مخزون وقائي ضخم بغرض تحديد العرض من المواد الغذائية في السوق العالمية، ونحو ذلك.

كما أكّد د. منصور الراوي في دراسته (١٤١٤هـ، ص ٣٤) على وجود فجوة غذائية في العالم العربي، يمكن تفسيرها بمجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، ذكر منها:

١- نقص استغلال الموارد الزراعية لنقص عرض المياه المتاحة، أو لانخفاض نسبة مساحة الأراضي المزروعة فعلاً.

٢- ارتفاع نسبة الأراضي المطرية، مقارنة بالمروية، حيث بلغت الأولى نسبتها ٨٠% من جملة الأراضي المزروعة، أما الثانية فنسبتها ٢٠%.

٣- اعتماد نظام الزراعة على المناوبة، إما لشح المياه، أو لنقص الاستثمارات الزراعية ونحو ذلك.

٤- تباين توزيع الأراضي الزراعية، فالسودان والمغرب والجزائر والعراق وتونس تمتلك ٧٧% من مجموع مساحة الأراضي المزروعة في الوطن العربي، في حين تفتقر أقطار أخرى إلى الأراضي الزراعية إلى حدٍ كبير. أما نسبة الأراضي المزروعة فعلاً إلى الأراضي الصالحة للزراعة فإنها مختلفة من قطر لآخر.

٥ - انخفاض الإنتاجية، وذلك لانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم في الإنتاج، أو لانخفاض مهارة العاملين في القطاع الزراعي، أو لغير ذلك من العوامل الطبيعية المختلفة.

٦ - تباين وتعدد نظم الحيازة لعدم وضوح نظام الملكية، وما ينجم عنه من تجاوزات ووضع اليد والنزاعات القبلية.

وأوضح د. السيد محمد عبدالسلام في دراسته (١٤١٨هـ، ص٤١) إلى أن هذه العوامل تتمثل في الآتي:

أ – الندرة النسبية الكبيرة للموارد الطبيعية. فالمياه على سبيل المثال في الوطن العربي لم تعد قادرة على الوفاء باحتياجات سكانه الحالية، فضلاً عن تدني نوعيتها، وعدم صلاحيتها للاستخدامات المختلفة.

ب – انخفاض الإنتاجية. حيث بلغت إنتاجية الهكتار في الوطن العربي عام ١٩٩٣م سواء من الحبوب ككل ١٤١٠ كجم، أو من القمح ١٧٥٩ كجم، بينما بلغت المتوسطات العالمية ٢٧٤١ كجم، ٢٥٤٦ كجم، وذلك بنسبة ٤٩%، ٣١% على التوالي.

وهناك الدراسة التي قدمها السيد محمد السريتي (١٩٩٧م، ص١٠٣) عن الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر. والتي وضّح فيها أن حجم الإنتاج من أي سلعة (عرضها) يتحدد بمجموعة من العوامل هي:

١- المساحة المنزرعة، وتعني إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لإنتا ج الغذاء، والتي تؤثر في حجمه، حيث توجد علاقة طردية بينهما مع ثبات العوامل الأخرى.

٢- العمالة الزراعية، والتي ترتبط طردياً مع حجم الناتج الغذائي، وذلك حتى الوصول إلى الحجم الأمثل للتشغيل، والذي تبدأ بعده، ظاهرة البطالة المقنعة في الظهور، والتي ترتبط بحالة تناقص الغلة مع زيادة أعداد العمال الزراعيين.

٣- رأس المال، والذي يُعدّ من عوامل الإنتاج التي تفسر التغيرات في حجم الإنتاج، وذلك لوجود علاقة طردية بين حجم الناتج الغذائي وكمية رأس المال المستخدم في القطاع الزراعي، مع ثبات العوامل الأخرى.

٤- التقدم الفني والتقني، يسهم التقدم الفني والتقني في زيادة حجم الإنتاج الغذائي، سواء عن طريق التوسع الأفقي أو الرأسي، الذي يؤدي إلى الحصول على كمية أكبر من الناتج بنفس المدخلات أو الحصول على نفس الكمية باستخدام كمية أقل من المدخلات. وتشير الدراسات التطبيقية أن للتقدم التكنولوجي تأثير واضح على حجم الإنتاج الزراعي في العديد من الدول النامية، حيث ساهمت التطورات التكنولوجية بحوالي ٦٧% من الزيادة في إنتاج المحاصيل الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٨٠م.

٥- السياسة الزراعية. وتتمثل في مجموعة البرامج الإنشائية والإصلاحية التي تهدف إلى تطوير قطاع الزراعة، وزيادة دخول المزارعين، وتحسين مستواهم المعيشي خلال فترة من الزمن. وهي تشمل السياسة السعرية، والتي لها الأثر الملموس في تعبئة أكبر قدر ممكن من الفائض الزراعي للاستثمار في القطاعات غير الزراعية بغرض المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية. هذا إلى جانب توفير السلع الغذائية للمستهلك بأسعار مناسبة.

كما تشمل أيضاً السياسة التشريعية، والمتمثلة في اللوائح والقوانين وما يرتبط بها بطريق مباشر وغير مباشر من قرارات تسنها الجهة المسئولة بقصد تنظيم التعامل مع الموارد، كالماء، والأرض، والعمالة، ومستلزمات الإنتاج، ومقاومة الآفات ونحو ذلك.

هذا إلى جانب السياسة التسويقية، والتي تهدف إلى تحقيق عائد مجز للمنتج. وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وذلك في

إطار عملية تسويقية كفء، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظم الأسواق وتطورها.

وهناك الدراسة التي قدمها السيد عيسى الريموني عن قضايا التنمية والأمن الغذائي في العالم الإسلامي (١٤١١هـ، ص ٥٠٠) والتي عزا فيها الفجوة الغذائية في العالم الإسلامي، إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء أبرزها:

١- العوامل والظروف المناخية السيئة، التي حلت بالعالم الإسلامي خلال فترات متعددة، كالظروف الجوية السيئة والجفاف الذي عانت منه أغلب مناطقه.

٢- الحروب والاضطرابات الداخلية، مما جعل المزارعون يهجرون أراضيهم التي أصبحت مسرحاً للعمليات الحربية، وأصبحوا في عداد اللاجئين كما هو حال السودان والصومال.

٣- تزايد ظاهرة التصحر نتيجة لشيوع الجفاف وتقلبات المناخ، مما أدى إلى إزدياد زحف الصحراء عاماً تلو الآخر، على حساب الأراضي الزراعية.

٤- تخلف طرق الإنتاج الزراعي، لقلة الموارد المالية الكافية لتطوير طرق الإنتاج الزراعي في هذا العالم واستخدام الميكنة الزراعية.

٥- اهتمام الكثير من دوله بالتصنيع على حساب الزراعة، نتيجة لعوامل نفسية للتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المستعمرة، ففشلت في الأسلوبين.

٦- تزايد هجرة السكان من الأرياف للمدن، تاركيين الزراعة، من أجل الحصول على خدمات غير متوفرة فى الأرياف.

٧- النظرة السلبية إلى العاملين في الزراعة، مما دفع بهم إلى تغيير نمط حياتهم وعزوفهم عن العمل الزراعي.

٨- غياب الدعم الفعال والمباشر للقطاع الزراعي، مما دفع بالمزارعين إلى ترك الأرياف والهجرة للمدن من أجل فوائدها المتعددة.

العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء. وهذه العوامل كما أشارت إليها دراسة د. محمد الفرا السابقة، تتمثل في النمو السكاني، وارتفاع مستويات الدخول الحقيقية لدى أفراد المجتمع، وخصوصاً إبان ارتفاع أسعار النفط، وأسعار السلع الأولية التي تنتجها الدول العربية الأخرى غير البترولية.

وأما دراسة الحطاب (١٩٩٠م، ص ١٦٢ ومابعدها) فقد أشارت إلى أن هذه العوامل ثلاثة هي:

١- النمو السكاني. حيث يتزايد السكان في الدول النامية بنسبة ٢ - ٣% سنوياً، وتعزى هذه الزيادة في السكان في هذه الدول إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية والدينية والصحية وغيرها.

٢- زيادة الدخل.

٣- أثر التقليد والمحاكاه، حيث يقوم الأفراد في الدول النامية بمحاكاة أنماط الاستهلاك الغذائية في الدول المتقدمة .

أما د. منصور الراوي فقد حدد في دراسته (١٩٩٣م، ص ٣١) هذه العوامل بالآتي:

١- ارتفاع معدل نمو السكان والذي بلغ ٣% سنوياً، وهو معدل يفوق معدل نمو سكان العالم بنحو ١%، ومعدل نمو سكان الدول المتقدمة بنحو ٢%.

٢- انخفاض متوسط دخل الفرد، وتباين توزيعه على الفئات والشرائح الاجتماعية المختلفة، فالتقارير تشير إلى أن متوسط دخل الفرد الواحد في الأقطار العربية يبلغ نحو (١٨٦٠ دولاراً) لعام ١٩٩٠م، وأن نحو ١٧% من سكانه يحصلون على ٧٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالنظر إلى الانخفاض الشديد في متوسط دخل الفرد، فإن أي زيادة في الدخل في ظل نمط التوزيع الراهن (قطرياً وقومياً) ستقود إلى زيادة الطلب على الغذاء بمعدل يفوق معدل الزيادة في الطلب على السلع الأخرى، بالرغم من أن مرونة الطلب على السلع الغذائية شديدة الإنخفاض.

٣ - نمط الاستهلاك، حيث لا تزال بعض السلع تستحوذ على جزء كبير من دخول بعض الأفراد، ففي عام ١٩٨١ م، بلغ استهلاك القمح نسبة ٥٠% من دخول الأفراد في كل من الجزائر وتونس، و ٤٠% في كل من الأردن والعراق وسوريا والمغرب، و ٣٠% في كل من مصر ولبنان وليبيا واليمن.

وأما دراسة د. محمد السيد عبدالسلام السابقة الذكر أيضاً (١٤١٨هـ، ص ٣٧ وما بعدها) فقد وصلت إلى أن العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء تتمثل في الآتي : -

أ – التزايد السكاني، فالوطن العربي تزايد سكانه من ١٢٢ مليون نسمة عام ١٩٧٠م، إلى ٢٤٠ مليون نسمة عام ١٩٩٣م، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٤٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٣٠م.

ب – زيادة الاستهلاك. كان للتزايد السكاني الأثر الملموس في زيادة الاستهلاك من الغذاء، فعلى سبيل المثال فيما بين عامي ١٩٦٩ – ١٩٩٣م زاد استهلاك الفرد من الحبوب من ٢٢٥ كجم /سنة، إلى ٣٠٤ كجم /سنة، وبالنسبة للقمح زاد متوسط استهلاك الفرد من ١٠٥ إلى ٢٦٣ كجم /سنة.

وأما دراسة السيد محمد السريتي (١٩٩٧م، ص ٦٧ ومابعدها) فقد أشارت إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء، بعضها اقتصادي، والبعض الآخر غير اقتصادي، كالعوامل الاجتماعية والنفسية، وهذا مايمكن بيانه على النحو التالي :

أولاً : العوامل الاقتصادية. وهذه العوامل يمكن بيانها بإيجاز فيما يلي:

أ – عدد السكان ومعدل نموه.

يعتبر عدد السكان ومعدل نموه من العوامل المحددة للطلب على الغذاء في الدول النامية، في الأجل الطويل، نظراً للزيادة البطيئة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، واتجاه مرونة الطلب الدخلية على الغذاء إلى التناقص، كلما زاد الدخل الفردي ومعدل نموه، وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء ومعدل النمو السكاني مع ثبات العوامل الأخرى.

وتعزى هذه الزيادة في الطلب على الغذاء مع تزايد السكان ومعدل نموهم إلى ثلاثة جوانب هي :

– الجانب الكمي ويتمثل في أنه من المتوقع، أنه كلما زاد عدد السكان أن يزيد الطلب على الغذاء بنفس المعدل مع ثبات العوامل الأخرى.

– الجانب النوعي، ويتمثل في أثر نوعية السكان، وذلك من حيث مستواهم التعليمي والصحي ونحو ذلك. إذ كلما ارتفع مستوى ثقافة المجتمع وتعليمهم كلما اتسم استهلاكهم بالرشد الاقتصادي، والبعد عن المحاكاه والتقليد.

– جانب التوزيع الجغرافي للسكان، والمتمثل في نسبة سكان الأرياف مقارنة بالمدن، ومعدل الهجرة، إذ كلما زاد عدد المهاجرين من الأرياف إلى المدن للاستفادة من عوامل الجذب فيها، كلما نقص العرض الكلي من الغذاء، والعكس صحيح.

ب – الدخل الحقيقي ومعدل نموه.

يتأثر الطلب على الغذاء (وخصوصاً في الدول النامية) بالدخل الحقيقي ومعدل نموه، وذلك لوجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء، والدخل الحقيقي ومعدل نموه، مع ثبات العوامل الأخرى. ويظهر ذلك من جانبين :

أولهما : الجانب الكمي، والمتمثل في أن زيادة الدخل القومي الحقيقي، تؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا ما أشارت إليه الدراسات الاقتصادية.

ففي دراسة عن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، تبين أن زيادة الدخل القومي في هذه الدول، أدت إلى زيادة الطلب على الغذاء وخاصة منتجات

اللحوم. كما أشارت نفس الدراسة إلى أن المبالغ المكتسبة من تحويلات المصريين بالخارج، أدت إلى خلق طلب مرتفع على الغذاء.

ثانيهما: الجانب التوزيعي. ويتمثل في أثر توزيع الدخل القومي الحقيقي في طلب الغذاء، كما يتأثر الطلب على الغذاء أيضاً بالدخل الفردي الحقيقي ومعدل نموه، عن طريق زيادة متوسط دخل الفرد، ومن ثم زيادة طلبه على الغذاء، حيث تؤدي زيادة الدخل الفردي الحقيقي إلى زيادة القوة الشرائية للأفراد مما يمكنهم من زيادة الطلب على جميع السلع الاستهلاكية بما فيها الغذاء.

كما تؤثر مرونة الطلب الدخلية على معدل نمو الطلب على الغذاء، إذ يتميز الطلب على الغذاء بارتفاع مرونة الطلب الدخلية، ذلك أن نسبة كبيرة من الزيادة في الدخل تخصص للحصول على نوعية أفضل من الغذاء مثل اللحوم والفواكه، وغيرها. وبالتالي كلما ارتفعت مرونة الطلب الدخلية، زاد الطلب على الغذاء، والعكس صحيح.

جـــ – أسعار الغذاء.

من العوامل المحددة للطلب على الغذاء أسعاره، حيث هناك علاقة عكسية بين الطلب على الغذاء وأسعاره. وفي هذا الصدد أشار Mellor إلى أن التغير في الأسعار النسبية للغذاء في الأجل القصير، هو واحد من محددات تغير كلاً من الدخل الحقيقي المطلق والنسبي في الدولة منخفضة الدخل، حيث يتغير الدخل المطلق بدرجة أكبر بالنسبة للمستهلكين مرتفعي الدخل ؟ بينما يتغير الدخل النسبي بدرجة أكبر لأصحاب الدخول المنخفضة. أما في الأجل الطويل، فإن أسعار الغذاء تؤثر على انتقال دالة عرض السلع

الأجرية، مما يؤدي إلى ارتفاع دخول الطبقة العاملة، ومن ثم زيادة طلبها على الغذاء.

ويتوقف أثر التغير في أسعار الغذاء على الطلب عليه على مرونة الطلب السعرية حيث يتميز الطلب على السلع الغذائية بانخفاض هذه المرونة، حيث تقل عن الواحد الصحيح، لأنها سلعاً ضرورية، ومن ثم، فإن التغير في أسعارها لن يترتب عليه إلا تغير محدود في الكميات المطلوبة منها.

د – السياسات الاقتصادية.

تؤدى السياسات الاقتصادية في زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية ومن أهمها سياسات إعادة توزيع الدخل القومي، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة. أما السياسة المباشرة فكسياسة توظيف الخريجين التي تنتهجها بعض الدول والتي من شأنها زيادة عدد المشتغلين، وبالتالي زيادة دخل هذه الفئات محدودة الدخل، مما يعني زيادة طلبها على الغذاء. ومن هذه السياسات المباشرة أيضاً سياسة التوسع في الخدمات المجانية (التعليم، الصحة وغيرها)، مما يؤدي إلى تحرير جزء من دخول الفئات الفقيرة، التي كانت تخصص للإنفاق على هذه الخدمات، يتم توجيهها نحو زيادة الطلب على الغذاء.

وهناك السياسات الاقتصادية غير المباشرة، التي تؤثر في الطلب على الغذاء، كسياسة الدعم الغذائي، التي انتهجتها بعض الدول، مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع المدعّمه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما شاعت بسببها بعض الاستهلاكات غير الرشيدة لهذه السلع، بحيث أصبح بعضها

يستخدم كلياً أو جزئياً في غير الأغراض المخصصة لها، وذلك نتيجة لعدم شعور المستهلك بالقيمة الحقيقية للغذاء المدعوم من قبل الدولة.

كما أن للسياسات الاقتصادية الخارجية الأثر الملموس في زيادة الطلب على الغذاء، كسياسة الانفتاح الاقتصادي، وما واكبها من استهلاكات غير رشيدة، أدت إلى زيادة الطلب الاستهلاكي بصفة عامة، وعلى الغذاء بصفة خاصة، وذلك إما نتيجة للتوسع المتزايد في الاستيراد من السلع الغذائية الذي صاحب هذه السياسة، من جهة. أو نتيجة لدور وسائل الإعلام بشتى صورها في الترويج لزيادة الاستهلاك من سلع الانفتاح – كهدف للمعلنين من التجار – دون مراعاة لقواعد حماية المستهلك من جهة أخرى.

فضلاً عما صاحب سياسة الانفتاح من زيادة كمية وسائل الدفع لدى البعض من أفراد المجتمع، مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية، ومن ثم الاستهلاك الكلي، دون حدوث تحسن في نصيب الفرد العادي ذي الدخل المنخفض.

ومن السياسات الخارجية أيضاً سياسة تحرير التجارة العالمية (الجات) والتي تقوم على تخفيض التعريفة الجمركية والدعم الحكومي، وما يتبعها من تأثير متبادل على الأسعار العالمية للسلع الزراعية، فتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات سيكون له أثر مباشر على خفض الأسعار العالمية للسلع الزراعية، أما تخفيض الدعم فسيترتب عليه ارتفاع أسعار هذه السلع، لذا فإن الأثر النهائي على سعر كل سلعة، يتوقف على مدى قوة تأثير كل من الإجرائين، فيمكن أن تكون النتيجة ارتفاع السعر العالمي للسلعة أو انخفاضه.

ثانياً- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء.

وهذه العوامل يمكن توضيحها في الآتي :

أ – العادات الاستهلاكية. وهي تعني تعود أفراد المجتمع على نمط استهلاكي معين، يسعون دائماً إلى المحافظة عليه، وهذا ماقررته النظرية الاقتصادية من وجود علاقة طردية بين الطلب على الغذاء والعادات الاستهلاكية وعليه فإن العادات الاستهلاكية في البلدان النامية، تسهم في زيادة الطلب على الغذاء.

ب – العوامل النفسية. وتتمثل في شعور بعض المستهلكين بالخوف من عدم حصوله على ما يحتاج من سلع غذائية في أي وقت يشاء، مما يدعوه إلى شراء كميات كبيرة تزيد عن حاجته الغذائية الحالية وتخزينها، مما قد يعرض بعضها للتلف بمرور الوقت، وهذا يؤدي على المستوى القومي إلى حدوث زيادة مصطنعة في الطلب الكمي على الغذاء.

ب – العوامل الثقافية، وتتمثل في مستوى تعليم وثقافة أفراد المجتمع، إذ كلما انخفضت ثقافة وتعليم أفراد المجتمع في أي بلد ما كلما أدى ذلك إلى زيادة طلبه على الغذاء بفضل أثر التقليد والمحاكاه، وهذا ماتقرره النظرية الاقتصادية.

وأما دراسة السيد عيسى الريموني (١٤١١هـ، ص ٤٩١) فقد أشارات إلى أن العوامل المؤثرة في زيادة الطلب على الغذاء يمكن إدراجها في عاملين هما:

١ – النمو السكاني، ففي الخمسينات كانت الدول الإسلامية لا تعاني من عجز في إنتاج الحبوب، حيث كان معدل نمو السكان السنوي ٣%، بينما كان معدل إنتاج الغذاء حوالي ٣.١%. أما مع بداية السبعينات الميلادية فقد اختلف الوضع، حيث تخلف معدل نمو الإنتاج الغذائي إلى ٢.٧%، بينما ظلت الزيادة السكانية على حالها. وتعزى هذه الزيادة في عدد السكان إلى تحسن مستوى الخدمات الصحية، وانخفاض معدلات الوفيات أو لغير ذلك من الأسباب.

٢ – الزيادة في الدخل الفردي. وهذه الزيادة بلغت في المتوسط بين ١ – ٣% سنوياً، وهذه الزيادة اتجهت صوب الغذاء، حيث ينفق الفرد في الدول المتقدمة حوالي $\frac{1}{4}$ دخله على الطعام، والباقي ينفقه على متطلبات الحياة الأخرى ؟ بينما الفرد في الدول الفقيرة ينفق حوالي ٧٠% من دخله على الطعام.

وفي النهاية يمكن أن نقرر أن العوامل المؤثرة في عرض الغذاء ترجع إلى عاملين رئيسيين هما :

١ – نقص استغلال الموارد الزراعية المتاحة، إما نتيجة لعوامل طبيعية كنقص المياه، أو تصحر التربة، أو لسوء المناخ ونحو ذلك، أو نتيجة لعوامل اجتماعية كقلة عدد العاملين في النشاط الزراعي بسبب الهجرة أو لازدراء هذا العمل من قبل المجتمع، أو نتيجة لعوامل فنية كانخفاض المستوى التقني والفني المتا ح للاستخدام الزراعي، وكانخفاض مهارة العاملين في الزراعة لضعف مستوى التعليم ونحو ذلك.

٢- السياسات الاقتصادية غير المناسبة، المنتهجة من قبل الدول المصدرة للغذاء أو المستوردة له.

أما العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء فيمكن إيجازها فيما يلي :

١ – عدد السكان ومعدل نموه، وخاصة عندما يفوق هذا المعدل، معدل نمو الغذاء.

٢ – الدخل الحقيقي ومعدل نموه.

٣ –أسعار الغذاء.

٤ – السياسات الاقتصادية المتبعة، سواء كانت داخلية أو خارجية.

وهناك عوامل أخرى غير اقتصادية، كالعادات الاستهلاكية، والعوامل الثقافية والنفسية.

ومما يؤخذ على الدراسات السابقة عموميتها، فضلاً عن خلوها من الإشارة إلى مسألة تخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة، وإلقائها اللوم على سياسات الآخرين، دون أن تأخذ في اعتبارها أوجه القصور في السياسات التي تنتهجها دول العالم العربي. كما أنها تخلو من الدراسات الكمية، إذ تسرد الأسباب ولا تُقدم دليلاً تجريبياً عليها. بل إن بعضها قاصراً على المستوى القطري.

وتحاول الدراسة التطبيقية الحالية قدر الإمكان أن تتلاشى القصور السابق، وذلك بتقديم دليل تجريبي على وجود الفجوة الغذائية ومايجب على صانع السياسة فعله.

(ب) الدراسة التطبيقية

في هذه الدراسة نتناول ما يلي :

أ – المحددات الأساسية لعرض المواد الغذائية في الوطن العربي.

ب – المحددات الأساسية للفجوة الغذائية.

وهذا ما يمكن عرضه بالدراسة والتحليل على النحو الآتي :

أ – المحددات الأساسية لعرض الغذاء في الوطن العربي :

تحاول الدراسة تقديم دليل تجريبي لمحددات عرض الغذاء في ١٩ دولة عربية هي (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، سوريا، العرا ق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن(*)) في عام ١٩٩٧م.

وتقرر الدراسة مبدئياً أن العرض الغذائي الزراعي في الوطن العربي يتحدد بصفة أساسية بثلاث محددات هي :

١– مساحة الأرض الزراعية القابلة للزراعة في كل دولة.

٢ – القوة العاملة في الزراعة.

٣ – كمية المياه المتاحة للزراعة فى المصادر المتجددة.

وتركز الدراسة على عاملين طبيعيين هما الأرض وكمية المياه المتاحة للزراعة، وعامل بشري واحد هو القوة العاملة في الزراعة.

ويوضح الجدول (١) نتائج التقدير

جدول رقم (١)

محددات العرض الغذائى الزراعى في الوطن العربي

*) **تم استبعاد الصومال وفلسطين لعدم توفر بيانات كافية**

المتغير التابع: لوغاريتم الإنتاج الزراعى الغذائى

المتغير المفسر	المعامل المقدر	الخطأ المعياري	احصائية t	مستوى معنوية اختبار
الثابت	٣.١٨١١٦	٠.٥٨٨٧٩	٥.٤٠٣	٠.٠٠٠١
الأرض الزراعية	٠.٢٨٩٧٤٣	٠.٠٥٩٧٤٩	٤.٨٤٩٣	٠.٠٠٠٢
القوة العاملة	٠.٢٦٤٠٣	٠.١٢٥٨٤	٢.٠٩٨	٠.٠٥٣٢
المياه	٠.٠٢٥٩٧	٠.٠١٢٥٠٨	٢.٠٧٦١	٠.٠٥٥٥

إحصاءات أخرى:

عدد المشاهدات = ١٩ معامل التحديد = ٠ز٧٧٠٩

معامل التحديد المعدل = ٠.٧٢٥١

اختبار F = ١٦.٨٦٢٩

معنوية F = ٠.٠٠٠٠٤٦

وعينة البيانات مقطعية مكونة من ١٩ دولة، ونتائج الدراسة تم الحصول عليها بعد علاج اختلاف تجانس التباين.

ومن النتائج الواردة يتضح الآتي :

١ – أثر التقدم التكنولوجي، حيث أن ثابت الدالة ٣.١٨١١٦ موجب ومعنوى، وهو يشير إلى القيمة المتوسطة للعرض الزراعي الغذائي العربي. والذي يتأثر بالتقدم الفني والتقني. وكونه أكبر من الواحد قد يفسر على أن كل طفرة في التقدم التكنولوجي يصاحبها زيادة في الإنتاج الغذائي العربي بنسبة ٣.١٨%، وهو معدل مرتفع، وربما تكون هذه النسبة المرتفعة في زيادة العرض الغذائي الناجمة عن التقدم التكنولوجي، أكبر من نسبة زيادة

السكان في العالم العربي، وهذا يدل على أهمية الاستفادة من التقدم التكنولوجي في زيادة إنتاج المواد الغذائية الزراعية.

ويتجسد التقدم التكنولوجي في المجال الزراعي في عدة صور منها:

أ – استنباط أنواع جديدة من الأسمدة ملائمة لنوع التربة في العالم العربي، والذي يتميز بغلبة البيئة الصحراوية على معظم أقطاره.

ب – التوصل إلى سلالات جديدة من المحاصيل الزراعية، كالخضروات والفواكه، ذات الإنتاجية الأعلى للفدان، سواء تم ذلك بالتهجين والتلقيح، للتوصل إلى السلالات التي تتحمل ظروف المناخ المختلفة في أجزاء الوطن العربي، وقد تحقق بعض التقدم في هذا المجال في كل من المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا.

جـ – تحسين نوعية الحيوانات وسلالاتها، والتوصل إلى توفير أعلاف تقوم على مواد متوفرة في البيئة العربية.

د – تحسين طرق المحافظة على التربة الزراعية، وزيادة خصوبتها من خلال طرق الصرف الحديثة.

هـ – استخدام طرق الري الحديثة التي تستخدم الرش والتقطير، للمحافظة على مصادر المياه النادرة من النضوب.

و – استخدام الميكنة والآلات والمعدات في العمليات الزراعية، وذلك للتغلب على ندرة الأيدي العاملة ولا سيما في الدول ذات الندرة النسبية في اليد العاملة، واستصلاح الأراضي الجديدة.

ز – استخدام الكيماويات والطرق الحديثة في مقاومة الآفات ومكافحتها، ولاسيما الطرق التي تقلل تلوث البيئة، وهي الطرق البيولوجية.

ح – تحلية المياه المالحة للاستخدام البشري ومن ثم توفير المياه الصالحة للزراعة.

ومن الواضح أن التقدم التكنولوجي المتجسد في النقاط السابقة قد حقق استخدامه بعض التطور في أنحاء مختلفة من العالم العربي.

وبحساب معامل التحديد الجزئي لأثر التقدم التكنولوجي (المتمثل في ثابت الإنحدار) وجد أن هذا المعامل = ٦٦%، بمعنى أن التقدم التكنولوجي يفسر حوالي ٦٦% من التغير في العرض الغذائي الزراعي، بعد عزل تأثير الأرض والمياه والعامل البشري عن هذا العرض، ولا شك أن هذه النسبة كبيرة، وتؤيد الغرض القائل بأن (التقدم التكنولوجي يعتبر أساس التقدم في العرض الغذائي الزراعي).

وعليه يمكن أن نقرر بأن التقدم التكنولوجي من أحد العوامل المؤثرة في زيادة إنتاج الغذاء في العالم العربي، بل هو من العوامل الحاسمة في تقليص حجم الفجوة الغذائية العربية، وهو مايجب أن توجه إليه جهود معظم الدول العربية، ويركز عليه العمل العربي المشترك، متمثلاً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية.

٢ – أثر الموارد الزراعية :

من الجدول رقم (١) السابق يتضح أيضاً أن المعامل المقدر لأثر الأرض الزراعية على العرض الغذائي الزراعي موجب وقيمته : ٢٨٩٧٤٣،. وهو بذلك يتوافق مع التوقعات المسبقة من أن أثر الأرض الزراعية على الإنتا ج الزراعي موجب، لأن الإنتاج الزراعي يزيد مع

زيادة المساحة المزروعة، سواء مساحة طبيعية أو مساحة محصولية. وحيث أن نموذج الإنتاج الغذائي الزراعي لوغاريتمي بالنسبة لكل من الإنتا ج الغذائي والموارد الأرضية الزراعية، فإن المعامل المقدر يكون هو مرونة الإنتا ج الغذائي الزراعي بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية، وهذه المرونة موجبة ولكنها أقل من الواحد. بمعنى أن الإنتاج الغذائي الزراعي غير مرن بالنسبة للموارد الأرضية الزراعية في دول العالم العربي. فالمعامل المقدر (٠.٢٨٩ أي حوالي ٣،)، مما يشير إلى أن كل زيادة في الموارد الأرضية الزراعية بحوالي ١% يزيد الإنتاج الزراعي بحوا لي ٠.٣ %.

ومما لا شك فيه أن هذه المرونة منخفضة، ولكن لها دلالاتها، والمتمثلة في انخفاض جودة الأراضي الزراعية في العالم العربي، فالمساحة الطبيعية قد تزيد بنسبة ١% ولكن الإنتا ج الغذائي الزراعي قد يزيد بنسبة $\frac{1}{3}$%، مما يعني أن الأراضي الجيدة في العالم العربي محدودة، وهذه الأراضي تتركز أساساً حول دلتا الأنهار، ولاسيما نهر النيل في مصر، ودجله والفرات في العراق، والعاصي في سوريا، وفي السودان وبعض السهول الساحلية في دول المغرب العربي ولاسيما في تونس والجزائر والمغرب وسهول لبنان، وسهول نهر جوبا وشبيلي في الصومال (التي لم تدخل في التقدير لنقص البيانات) وبقية الأراضي المزروعة هي أراضي تقع في النطاق الصحراوي ذي التربة الصفراء الفقيرة، التي تحتاج إلى موارد تمويلية كبيرة لاستصلاحها وزراعتها.

وانخفاض مرونة الإنتاج الغذائي بالنسبة للموارد الأرضية يشير اقتصادياً إلى خضوع إنتاج الأرض الزراعية في العالم العربي لقانون

تناقص الغلة. وهذا يشكل تحدياً أمام دول هذا العالم، ويتطلب تركيز الجهد والاهتمام بالبحث للتوصل إلى تكنولوجيا تتغلب على فقر التربة في العالم العربي.

ومرة أخرى يبرز دور العمل العربي الجماعي المشترك والمتمثل في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، حيث يجب التركيز على استغلال أراضي الدول ذات التربة الخصبة كأراضي جوبا وشبيلي في الصومال، ودجلة والفرات في العراق، والنيل في مصر وغيرها، وهي مساحة كبيرة إذا تم استخدامها بكفاءة، ستلعب دوراً ملموساً في زيادة الإنتاج الغذائي العبي، ومن ثم تقليص حجم الفجوة الغذائية.

٣ – أثر القوة العاملة:

بالرجوع إلى الجدول رقم (١) نجد أن المعامل المقدرة للإنتا ج الغذائي الزراعي بالنسبة للقوة العاملة = ٠.٢٦٤٠٣ وهو معامل موجب كما هو متوقع، ولكنه أقل من واحد، وهذا المعامل أيضاً يشير إلى مرونة الإنتاج الغذائي بالنسبة للقوة العاملة، حيث أن زيادة القوة العاملة بنسبة ١٠٠% يزيد العرض الغذائي بنسبة ٤٠، ٢٦%، وكون العرض الغذائي العربي غير مرن بالنسبة للقوة العاملة، فيشير إلى أن القوة العاملة الزراعية في الوطن العربي هي أساساً من القوة العاملة غير الماهرة، وربما يكون هذا طبيعي، حيث معظم من يعملون في القطاع الزراعي غالباً هم أشخاص لم يحظوا بالتعليم، أو لم يكملوا تعليميهم أو يكون تعليمهم في حدود المدارس الابتدائية أو الذين تسربوا من التعليم، وهكذا.

وهذا الاستدلال يعكس طبيعة إنتاج وعرض الغذاء في العالم العربي، فمعظم الإنتاج يتم من قبل المزارعين للاكتفاء الذاتي أولاً، ومازاد يبيعونه في الأسواق، بمعنى أن المزارع قد لا ينتج للسوق أصلاً، وقد لا يكون محفوزاً بدافع تعظيم الربح، وعليه فإن معظم الزراعة العربية لا تتصف بطابع الزراعة التجارية.

ولكن مع انتشار المدارس الزراعية، وقيام الحكومات في بعض الدول العربية – مثل مصر – بتوزيع أراضي زرا عية على خريجي المدارس والكليات الزراعية.

بالإضافة إلى دخول منظمين جدد للعمل في المجال الزراعي بدافع الربح، بدا مستوى القوى العاملة العربية الزراعية في الارتفاع، وبدأت بعض حوافز السوق تسيطر على حوافز المزارعين، وبدأ الإنتاج الموجه سوقياً يجعل المزارعين يحاولون رفع مستوى مهاراتهم وقدراتهم الزراعية، وذلك باستخدام الأساليب الفنية والتدريب على طرق الزراعة الحديثة، مما أفضى إلى ظهور المزارع الكبيرة ذات المساحات الشاسعة، بجانب الملكيات الزراعية المفتته والموزعه على عدد كبير جداً من المزارعين، وربما تكون مهارة المزارع التقليدية مرتفعه، بينما مهارته الفنية منخفضة، ولعل هذا الارتفاع في المهارة التقليدية يعود إلى تكرير المزارع مجموعة معينة من المحاصيل خلال فترات زمنية طويلة، ولكن هذه المهارة لا تمتد إلى التطوير والتبديل في طرق الزراعة أو نوعية المزروعات، مما يجعلها غير ملائمة للإنتاج الزراعي السوقي.

٤ – وبالنسبة لأثر المياه على عرض الإنتاج الغذائي، فإنه معنوي عند مستوي معنوية ٦%، ورغم صغر هذا المعامل المقدر لأثر المياه على لوغاريتم عرض الإنتاج الزراعي الغذائي، إلا أن المياه تفسر حوالي ٢٢% من لوغاريتم العرض الزراعي الغذائي العربي، أي حوالي $\frac{1}{5}$ تغيرات عرض الإنتاج الغذائي ترجع إلى التغيير في المياه.

ومن المعلوم أن عرض الإنتاج الغذائي العربي مقيد بقيد الموارد المائية، والموارد المائية في العالم العربي تقدر بحوالي ٢٦٥ مليار م٣ سنوياً، يستغل منها في الزراعة حوالي ١٥٧ مليار م٣ (حوالي ٨٨%)[٢].

والزراعة المروية توجد في المناطق التي توجد بها أنهار كمصر والعراق وسوريا وغيرها، حيث تستأثر هذه الدول بحوالي ٨٠% من المساحات المروية في العالم، وتستهلك المساحات المروية ٨٨% من مجموع الموارد المائية المستغلة، وتساهم بحوالي ٧٠% من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي، ولهذا فإن للزراعة المروية وبالتالي المياه، الدور الرئيسى فى تنمية الزراعة العربية والحد من الفجوة الغذائية في الوطن العربي[٣].

وربما يمكن تفسير تدني معامل عرض الإنتاج الغذائي العربي بالنسبة للمياه لتدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة المروية في الوطن العربي، ففاقد المياه حوالي ٨٠ مليار م ٣، إذ الأسلوب السائد في الزراعة العربية هو الري السطحي التقليدي الذي يغطي ٩٠% من الأراضي المروية فى الوطن العربي، والأصل أن تختلف طرق الري حسب :

(١) قوام التربة ونوعها.

(٢) مستوي المياه الجوفية في الأراضي الزراعية.

(٣) طرق الصرف في المنطقة التي توجد بها الأرض الزراعية.

(٤) طول الترع والقنوات التي يتم فيها الري.

(٥) منشآت الري ومستوى صيانتها.

وقد أدخلت بعض الدول العربية النظم المحسنة للري كالري بالتنقيط الذي يتميز بكفاءة تصل إلى حوالي ٨٠ – ٩٠%، والري بالتنقيط الذي تتراوح كفاءته بين ٧٥ – ٨٠%، فمثلاً يذكر التقرير الاقتصادي العربي لعام ١٩٨٨ م السابق ذكره أن الأردن يستخدم الري بالتنقيط في ٦٠% من المساحة المروية، والسعودية في حوالي ٦٤%، والأمارات حوالي ٢١%، وتونس ١٧%، ومصر ١٠% ثم المغرب ١٣%. أما بقية الدول العربية فتستخدم الري السطحي مما يؤدي إلى هدر كمية كبيرة من المياه، ويحد من التوسع في زيادة الإنتاج والعرض من المواد الغذائية.

ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الآنف الذكر إلى أن رفع كفاءة استخدام المياه يمثل البديل الوحيد لإحداث التوسع الأفقي بل والرأسي في بعض الأحيان، مما يتطلب تعديل نظم وأساليب الري الحالية، وتحديث وصيانة المنشآت القائمة للري.

وربما يكون البديل الذي طُرح بتسعير المياه بديلاً مناسباً لترشيد استخدام المياه، والمسألة حساسة وتحتاج إلى معرفة الأسلوب الذي يتم به التطبيق.

غلة الحجم:

من الجدول رقم (١) يمكن استنتاج نوع غلة الحجم الذي تخضع له الزراعة العربية وذلك بالنسبة لكل من الأرض الزراعية والقوة العاملة، ذلك أن مرونة الإنتا ج الغذائي العربي للأرض الزراعية = ٠.٢٨٩٧٤٣ أما بالنسبة للقوة العاملة فقد كانت ٠.٢٦٤٠٣ وعليه فإن مجموع المرونتين يساوي (٠.٥٥٣٨)، وهذا يعني أن زيادة مساحة الأرض الزراعية من خلال التوسع الأفقي، وزيادة القوة العاملة في نفس الوقت كلٌعلى حده وبنسبة ١٠٠% يزيد الإنتاج الغذائي العربي بنسبة ٥٥%. وهذا يعني أن الإنتاج الزراعي العربي في مجال إنتاج الغذاء يخضع لقانون تناقص غلة الحجم بالنسبة لمساحة الأرض والقوة العاملة.

وخضوع الإنتاج الغذائي العربي لتناقص غلة الحجم، يشير إلى ما تعان منه الطاقة الإنتاجية الزراعية العربية من هدر في مجال إنتاج الغذاء. وبالتالي على صانع السياسة الزراعية في العالم العربي أن يبحث في أسباب الضياع والفاقد في استخدام الموارد الأرضية والقوة العاملة الزراعية. فبحث مشاكل العمالة الزراعية هام جداً، فالزراعة العربية تعاني من تدهور حاد في نوعية العمالة الزراعية ومَردُّ ذلك أسباب هي :

١ – زيادة الهجرة من الريف إلى المدن، بسبب تركيز أغلب الحكومات جهدها على المدن، دون الأرياف، مما أدى إلى انخفاض الخدمات الرئيسية في الريف من صحة وتعليم، مما جعل الكثير من الأفراد يفضل الإقامة في المدن عن الريف، وترك الأرض الزراعية لآخرين (أقل كفاءة) يقومون بزراعتها.

٢ – انخفاض معدل العائد على النشاط الزراعي بالمقارنة بمعدل العائد على الأنشطة الاقتصادية الأخرى (سواء في التجارة أو الأنشطة الحرفية).

٣ – انخفاض معدل الاستثمار الزراعي في الري والصرف والإرشاد الزراعي.

مستوى جودة النموذج المقدر:

مما سبق أتضح من جدول (١) أن معامل التحديد = ٠.٧٧٠٩ ومعامل التحديد المعدل = ٠.٧٢٥١ بمعنى أن المتغيرات التفسيرية وهي لوغاريتم الأرض الزراعية والقوة العاملة والمياه تفسر من التغير في الإنتاج الغذائي العربي لعينة ١٩ دولة عربية مابين ٧٧.٠٩% إلى ٧٢.٥١%.

وإذا أخذ في الاعتبار أن هذه عينة مقطعية، فإن هذا المعدل يعتبر جيداً، لأن العينات المقطعية تتميز دائماً بانخفاض معامل التحديد. وللوقوف على مدى جودة النموذج المقدر تم تقدير لوغاريتم الإنتاج الغذائي الزراعي العربي ومقارنتها بالقيم الفعلية.

وفي جدول رقم (٢) القيم المقدرة (Fitted) والقيم الفعلية (Actual) للإنتا ج الغذائي وتقدير قيم البواقى (Residual) لتسعة عشر دولة وهى بالترتيب الوارد حسب رقم المشاهدات كما يلى:

١– الأردن، ٢– الأمارات، ٣– تونس، ٤– الجزائر، ٥– جيبوتى، ٦–السعودية، ٧– السودان، ٨– سوريا، ٩– العراق، ١٠– عمان، ١١– قطر، ١٢– الكويت، ١٣– لبنان، ١٤– ليبيا، ١٥– مصر، ١٦– المغرب، ١٧– موريتانيا، ١٨– اليمن، ١٩– البحرين.

وواضح من الجدول أن جودة التقدير كانت منخفضة لثلاث دول عربية من العينة وهى الدولة رقم (٥)، ورقم (٦)، ورقم (٧) وهذه الدول هى بالتريب جيبوتى والسعودية والسودان وباقى الدول كان الرصد البيانى للبواقى (Residual Plot) في الحدود المعقولة وهى الخطين المنقطعين الرأسيين حول التقدير الأمثل في الوسط.

جدول رقم (٢)

القيم المقدرة والقيم الفعلية للإنتاج الغذائى للدول العربية

ومن الشكل البياني رقم (١) تم رصد القيم المقدرة والقيم الفعلية للإنتاج الغذائي الزراعي (الخط الأسود للقيم الفعلية والخط المنقط للقيم المقدرة) في الجزء الأعلى من الرسم. ويتضح أن القيم المقدرة تتمشى مع القيم الفعلية بطريقة جيده، حيث المسافات الرأسية بين المنحنيين صغيرة، وكون القيم الفعلية والمقدرة يسيران سوياً ومتقاربان، يعطي مؤشراً على جودة التقدير بواسطة النموذج.

شكل رقم (١)

القيم الفعلية والمقدرة للإنتا ج الغذائي الزراعي للدول العربية

وفي الجزء الأسفل من الرسم تم رصد البواقي المقدرة (الفرق بين القيم الفعلية والمقدرة) ومن هذا الجزء نشيرإلى مايلي :

١ – الخط الأفقي أمام (صفر)، يشير إلى الوضع اللأمثل ومن ثم التعادل بين القيم المقدرة والقيم الفعلية.

٢ – الحد الأعلى المقبول للبواقي المقدرة هو الخط المنقط الأعلى، أما الحد الأدنى المقبول للبواقي المقدرة فهو الخط المنقط لأسفل.

ومن الواضح من الشكل أن البواقي المقدرة تقع بين خط الحد الأعلى وخط الحد الأدنى، ماعدا البواقي للدولة رقم (٥) سالبة وتخرج عن خط الحد الأدنى، وكذلك بالنسبة للدولة رقم (٦) فإن البواقي المقدرة لها موجبة وتخرج عن خط الحد الأعلى، وبالنسبة للدولة رقم (٧) فإن البواقي المقدرة سالبة ولكن لا تخرج عن خط الحد الأدنى إلا بقدر غير ملموس.

ونخلص من ذلك كله أن النموذج المقدر يتمتع بجودة جيدة من وجهة النظر القياسية.

تقدير محددات الفجوة الغذائية:

في هذا الجزء يتم تقدير محددات الفجوة الغذائية للدول العربية مجتمعه وللفترة الزمنية من (١٩٩٠-١٩٩٦م) ولا توجد بيانات أكثر من ذلك.

وقد تم استخدام تلك البيانات في تقدير النموذج.

وتقترح الدراسة محددين أساسيين للفجوة الغذائية :

المحدد الأول: الناتج القومي الإجمالي الحقيقي للدول العربية.

المحدد الثاني: عدد سكان الوطن العربي.

وقد تم تقدير النموذج في صورة لوغاريتمية :

ويعتبر الناتج القومي الإجمالي للدول العربية مؤشراً عن عرض المواد الغذائية، أما عدد السكان فهو مؤشر للطلب على المواد الغذائية. وعليه فإن من المتوقع مسبقاً أن العلاقة بين الفجوة الغذائية والناتج القومي الحقيقي علاقة عكسية، فزيادة الناتج القومي الحقيقي، ينطوى على زيادة المعروض من المواد الغذائية، ومع بقاء الطلب على ماهو عليه، ينخفض حجم الفجوة الغذائية أما بالنسبة للعلاقة بين الفجوة الغذائية وعدد السكان فهي علاقة طردية، فزيادة عدد السكان، يزيد الطلب على المواد الغذائية، ومع بقاء عرض المواد الغذائية ثابت، تزيد الفجوة الغذائية.

والجدول التالي يوضح تقدير النموذج

جدول رقم (٣)

الفجوة الغذائية للدول العربية

(١٩٩٠ - ١٩٩٦م)

المتغير التابع: لوغاريتم الفجوة الغذائية

المتغير المفسر	المعامل المقدر	الخطأ المعيارى	احصائية t
الثابت	- ٤.٧٤٠	١٠.٥٨٢٣	- ٠.٤٤٧٩
لوغاريتم الناتج الحقيقى	- ٠.١٠٢٣	٠.٠٢٤٦٤٢	- ٤.١٥٠٨
لوغاريتم عدد السكان	١.٢٤٤٤	٠.٨٣٢٥١٩٥	١.٤٨٧٦٠

احصاءات أخرى:

معامل التحديد = ٠.٦٨٤ احصائية F = ٤.٣٤٩

معامل التحديد المعدل = ٠.٥٢٧ (معنوية عند ١٠%)

والنتائج بعد التصحيح لكل من الارتباط الذاتي واختلاف تجانس التباين.

ولنتائج التقدير الموجودة في الجدول رقم (٣) إشارات متوافقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الناتج القومي الحقيقي للدول العربية يؤثر تأثيراً عكسياً معنوياً على الفجوة الغذائية، والمنطق الاقتصادي يتمثل في أن زيادة الناتج الحقيقي يزيد عرض السلع الغذائية، مما يخفض حجم الفجوة الغذائية. أما عدد السكان فيؤثر على الفجوة طردياً، بمعنى أنه كلما زاد عدد السكان زاد الطلب على الغذاء، ويشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢م أن معدل النمو السكاني في العالم العربي بلغ ٢.٩% وبناء على هذا المعدل، ومرونة الفجوة الغذائية بالنسبة لعدد السكان ١.٢٤٤ فإن متوسط الزيادة في الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٢م نتيجة الزيادة السكانية= ١.٢٤٤ × ٢.٩% = ٣.٦٠٨ وإذا كان معدل نمو الناتج القومي ٣%

وحيث أن معامل الناتج القومي = – ٠.١٠٢٢٨٧ فإن : النقص في متوسط الفجوة الغذائية عام ١٩٩٢م نتيجة زيادة الناتج القومي = – ٠.١٠٢٣×٣% = ٠.٣٠٦٩%.

إذن التغير الصافي في الفجوة الغذائية = ٣.٦٠٨ – ٠.٣٠٦٩ = ٣.٣٠١١%

وهذا يعني أن الفجوة الغذائية متزايدة وباستمرار.

ومن الواضح أن هذه الزيادة المقدرة في الفجوة الغذائية تعدّ كبيرة ويتطلب القضاء عليها زيادة كبيرة في معدل نمو الناتج القومي.

والرسم البياني يوضح التطور الزمني للفجوة الغذائية، ومن الرسم البياني شكل رقم (٢) يتضح أن الاتجاه العام للفجوة الغذائية هو الزيادة، فالفجوة الغذائية انخفضت من ١١٥٠٠ مليون دولار إلى أقل من ٩٠٠٠ مليون دولار ١٩٩١م، ثم قفزت إلى حوالي ١٠٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٢م ثم زادت الفجوة الغذائية حتى وصلت إلى ١٢١٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦م ومن هذا الوصف يتضح أنها زادت بعد ذلك، والسبب الرئيسي، كما هو واضح من نتائج الإنحدار هو الزيادة السكانية، لأن مرونة الفجوة الغذائية بالنسبة لعدد السكان ١.٢٤٤ أي أكبر من الواحد. فالزيادة في أعداد السكان لا يتبعها فقط في العالم العربي زيادة في الطلب على الغذاء في حدود الزيادة السكانية، ولكن يتبعها زيادة في الطلب على المواد الغذائية الراقية (وهي مرتفعة الثمن كاللحوم والألبان) على حساب المواد الغذائية الأساسية (النشويات) ومن المعلوم أن اللحوم مرتفعة التكاليف مقارنة بالنشويات والكربوهيدرات مما يرفع قيمة الفجوة الغذاتية.

شكل رقم (٢)

التطور الزمني للفجوة الغذائية في العالم العربي

شكل رقم (٣)

التطور الزمن لعدد السكان في العالم العربى

شكل رقم (٤)

التطور الزمنى للناتج المحلى الإجمالى في العالم العربي

ومن الواضح أن عدد السكان هو العامل الحاسم في حدوث الفجوة الغذائية بالمقارنة بالناتج المحلي.

كما يتضح أيضاً أن قيمة الفجوة الغذائية العربية وصلت ١٢.١ بليون عام ١٩٩٦ بزيادة قدرها ٥.٩% عن عام ١٩٩٥م، ويرجع السبب في تذبذب الفجوة الغذائية في الفترة (١٩٩٠ – ١٩٩٦م) إلى مجموعة من العوامل:

أ – تذبذب الإنتاج الزراعي الحيواني.

ب – تغير حجم الاستهلاك.

ج – تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية.

وتتفاوت الأهمية النسبية لمجموعات السلع في الفجوة الغذائية، فنظراً لأن معظم سكان الوطن العربي من الطبقات الفقيرة أو متوسطة الدخل، فإن استهلاك الحبوب بالنسبة لهم يمثل أساس الوجبات الغذائية، ولذلك تمثل قيمة الفجوة الغذائية في مجموعة الحبوب عام ١٩٩٦م نحو نصف قيمة الفجوة الغذائية العربية، وفي مقدمتها بالطبع يأتي القمح، وفي مجموعة الحبوب فإن القمح يمثل ٤٨.٦% من فجوة الحبوب، وحوالي ٢٥% من الفجوة الغذائية.

ثم يأتي أثر التطور في مستوى المعيشة، فنجد أن مجموعة الألبان ومنتجاتها تحتل المرتبة الثانية، فتمثل حوالي $\frac{1}{5}$ الفجوة الغذائية، يليها السكر بنسبة ١١% ثم الزيوت ٩.٤% ثم اللحوم ٧.٥% والرسوم البيانية توضح ذلك.

فجوة الحبوب

بالنظر إلى الرسم البياني رقم (٥) نجد أن الفجوة الغذائية في الحبوب للعالم العربي تناقصت عام ١٩٩١م حتى وصلت ٤٤٨ مليون دولار، وهو أدنى مستوى بلغته ثم اتجهت نحو الزيادة بعد ذلك حتى وصلت أكثر من ٦٠٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦م. وبمقارنة الشكل (٢) بالشكل رقم (٥) نجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطور الفجوة الغذائية في الحبوب والفجوة الغذائية العامة في العالم العربي مما يقطع بأن فجوة الحبوب هي أهم الفجوات الغذائية للعالم العربي.

شكل رقم (٥)

الفجوة الغذائية في الحبوب في العالم العربي

الفجوة الغذائية في الألبان

من الشكل البياني رقم (٦) يلاحظ تقلب الفجوة الغذائية في الألبان، فقد انخفضت من ٢٠٣٨ مليون دولار عام (١٩٩٠م) إلى ١٧٥٢ مليون دولار (١٩٩٤) ثم ارتفعت ارتفاعاً حاداً إلى ٢٣٩٣ مليون دولار (١٩٩٦م)، ولا شك أن ارتفاع فجوة الألبان يمكن ارجاعه لعدة أسباب:

١ – الزيادة السكانية بصفة عامة.

٢ – زيادة معدل المواليد وما يصاحبه من زيادة الطلب على الألبان عموماً.

٣ – ارتفاع مستوى المعيشة في الوطن العربي بصفة عامة نتيجة ارتفاع مستوى الإنتاج القومي في كل بلد عربي، ومايصاحبه من انتقال من استهلاك سلع أرقى مثل الألبان.

وفي نفس الوقت نجد أن العالم العربي يكاد يخلو من المراعي الطبيعية، ولهذا يقتصر إنتاج الألبان فيه على المزارع الكبيرة، والتي ربما تعتمد على استيراد الأعلاف من الخارج، ولهذا يظهر النقص الكبير في الألبان المتاحة، وبالتالي يصبح حجم الفجوة في الألبان كبيراً.

شكل رقم (٦)

تطور الفجوة الغذائية في الألبان في العالم العربي

الفجوة الغذائية فى السكر

بالنظر إلى الشكل رقم (٧) تجد أن الفجوة الغذائية انخفضت في الفترة من ١٩٩٠ حتى ١٩٩٣ حيث وصلت أدناها، ويرجع السبب في ذلك إلى توسع العالم في تصنيع السكر من البنجر بجانب إنتاج السكر من القصب والذي يرتكز بصفة أساسية في مصر والسودان. وقد توسعت كثيراً من الدول العربية كمصر في صناعة السكر من البنجر، وتوجد إمكانية أكبر للتوسع في دول العالم العربي التي تقع شمال مدار السرطان لاعتدال المناخ.

لكن الفجوة الغذائية في السكر عاودت في الارتفاع مرة أخرى من ١١٥٨ مليون دولار عام (١٩٩٣م) إلى ١٤٥٧ (١٩٩٤) وصلت ١٦١٠ (١٩٩٥) ثم انخفضت عام ١٩٩٦م.

وربما لا يوجد تفسيراً للتقلبات الكبيرة لهذا التذبذب، ولكن الملاحظ أن الفجوة الغذائية في السكر بصفة عامة يمثل إلى الانخفاض، رغم أنها أصلاً فجوة كبيرة، ويرجع كبرها إلى الزيادة في الاستهلاك الراجعة لزيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة.

شكل رقم (٧)

الفجوة الغذائية في السكر الخام للعالم العربي

أما عن الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية (شكل بياني رقم ٨) فالاتجاه العام نحو الزيادة بسبب الزيادة في عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، والاتجاه نحو استهلاك الزيوت النباتية واحلالها محل الزيوت والشحوم الحيوانية، لارتفاع مستوى الوعي بأن الزيوت النباتية ربما تتميز بانخفاض نسبة الكولستيرول ولقد انخفضت فجوة الزيوت بنسبة ٢٧%.

ويجب توجيه العناية نحو زراعة نباتات تصلح لاستخراج الزيوت منها، حتى نقلل فجوة الزيوت النباتية التي ارتفعت من ٧٩٦ مليون دولار (١٩٩٠) حتى ١٩٥٠ مليون دولار (١٩٩٦م)، وهو عبء ضخم إذا تم استيراد هذا المقدار من الخارج، ويشكل ضغطاً على موارد النقد الأجنبي في العالم العربي، الذي يجب أن توجه موارده نحو التنمية الاقتصادية بدلاً من الاستهلاك.

شكل رقم (٨)

الفجوة الغذائية في الزيوت النباتية في العالم العربي

وأخيراً تأتي للفجوة الغذائية في اللحوم. ومن الشكل رقم (٩) يتضح أن الاتجاه العام لهذه الفجوة نحو الانخفاض، فكانت الفجوة حوالي ١٢٠٠ مليون دولار (١٩٩٠). أما في عام ١٩٩٦م فقد وصلت إلى ٩٠٩ مليون دولار. ومن الواضح أيضاً أن التوسع في إقامة مزارع لتربية الحيوانات لإنتاج اللحوم قد زادت في العالم العربي، وهذا مايؤكده التقرير الاقتصادي العربي، حيث أفاد أن فجوة اللحوم انخفضت بنسبة ٧.١%.

شكل رقم (٩)
تطور الفجوة الغذائية في اللحوم

العلاج الإسلامي للفجوة الغذائية

وبعد أن عرفنا ماتعاني منه الزراعة العربية من سلبيات متعددة، نجم عنها وجود فجوة غذائية، سواء على المستوى القطري أو الكي ننتقل الآن إلى الوسائل التي انتهجها الإسلام في معالجة هذه الفجوة وكيفية سدّها، أو على الأقل التخفيف من حدتها، وهذا مايمكن بحثه من خلال المحاور الآتية :

المحور الأول: أثر العقيدة الإسلامية في وفرة الغذاء والحد من الفجوة الغذائية:

غرس الإسلام في نفوس معتنقيه الأسس العقائدية الكافية بعدم الخوف من الجوع، أو شح الغذاء وندرته من خلال ما يلي :

١ – الإيمان الراسخ بأنه سبحانه وتعالى هو المتكفل بأرزاق العباد، وأن هذه الأرزاق مضمونة لديه جل شأنه كما قال تعالى **{وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ}**(٤)، ويقول تعالى **{وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}**(٥). كما نهى سبحانه وتعالى في آيات أخرى عن قتل الأولاد مخافة فقر واقع أو متوقع كما قال تعالى: **{وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ}**(٦). وقال تعالى أيضاً **{وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ}**(٧).

٢ – أن الاستغفار والدعاء من أحد أسباب هطول الأمطار، ومايسببه ذلك من رخاء اقتصادي ووفرة في الغذاء[٨]، يقول تعالى: **{فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا۞ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا۞ وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا}**[٩].

فاستغفار المرء لذنبه، وعزمه على عدم العودة إليه، تعني نقد هذا المرء لذاته، وهي عملية ضرورية لابد أن تسبق أي شكل من أشكال الإصلاح[١٠].

٣ – أن تقوى اللّه، وشكره على نعمه الكثيرة من أحد أسباب زيادة الأرزاق، بل ودوامها، والعكس صحيح[١١]. كما قال تعالى: **{وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ}**[١٢]، ويقول تعالى: **{وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ}**[١٣].

المحور الثاني: دور القيم في ضبط الطلب على الغذاء.

هناك مجموعة من القيم والسلوكيات المؤثرة في **ضبط** استهلاك المسلم من الغذاء، وهذه القيم يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

أولاً: القيم المؤثرة في سلوك المستهلك الفرد المسلم وعاداته الغذائية.

ثانياً: القيم المؤثرة على المستوى الكلي من خلال تأثيرها في النمو السكاني والتكافل الاجتماعي وهذا ما يتبين من العرض التالي :

أولاً: دور القيم والسلوكيات في ضبط الاستهلاد الغذائي للفرد والأسرة.

حدد الإسلام مجموعة من القيم للحدّ من الشراهة الاستهلاكية لدى الفرد المسلم لعل أهمها :

* اقتصار استهلاك المسلم على السلع الحلال فقط، وبالتالي فإن السلع المحرمة غير مباح استهلاكها للمسلم، وهذا مما يهذب طلب الفرد من الغذاء، ويجعل ميزانيته قاصرة على ماهو طيب من السلع، مما يحقق مستواً غذائياً مناسباً له، مع توفير فائض منها يمكن من خلاله الإنفاق على سلع أخرى نافعة له(١٤).

* تجنب الإسراف والتقتير في استهلاك الغذاء، فعباد الرحمن كما وصفهم عز وجل بقوله : **{وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا}**(١٥).

* مراعاة الرشد الاقتصادي في الاستهلاك، وذلك بالتوسط فيه ومجانبة الإسراف والتقتير المنهي عنهما شرعاً. وهذا الرشد نابع من عقيدة المسلم، كما قال عليه السلام: «المسلم يأكل في معيٍّ واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاء »(١٦). وهذا الرشد ينعكس في طلبه على السلع بمستوياتها الثلاثة، والمتمثلة في الضروريات والحاجيات والتحسينات(١٧)، تبعاً لأهميتها النسبية له فلا يفضل سلعة غذائية على أخرى إلا بسبب رشيد مما يعني اعتدالاً في الطلب على الغذاء، مقارنة بالطلب عليه في ظل غياب هذا الرشد(١٨).

وأما عن دور السلوك الإسلامي في ترشيد استهلاك الفرد والأسرة من الغذاء فنجد التعاليم الإسلامية التالية :

١ – ضرورة التسمية والاجتماع على الطعام، فهما يقللان من استهلاك الفرد منه، ويعطيانه بركة، بحيث يكفي القليل منه الكثير. روي عنه صلى

اللّه عليه وسلم أنه كان يأكل طعاماً في ستة نفر من أصحابه فجاء أعرابي فأكله بلقمتين فقال رسول اللّه ﷺ «أما أنه لو كان قال بسم اللّه لكفاكم فإذا أكل أحدكم طعاماً فليقل بسم اللّه...»[١٩]. كما روي عنه أيضاً «طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية »[٢٠]. كما قال عليه السلام: « كلوا جميعاً ولا تفرقوا فإن البركة مع الجماعة »[٢١].

٢ – المحافظة على كميات الطعام المتاحة وعدم تبديدها.

وهذا الأمر من أحد الأسباب الناجحة في علاج الفجوة الغذائية، يقول عليه السلام: « إن الشيطان يحضر أحدكم عند كل شيء من شأنه حتى يحضره عند طعامه فإذا سقطت من أحدكم اللقمة فليمط ماكان بها من أذى ثم ليأكلها ولايدعها للشيطان فإذا فرغ فليلعق أصابعه فإنه لا يدري في أي طعامه تكون البركه »[٢٢].

ثانياً: القيم الإسلامية المؤثرة على المستوى الكلي

يظهر من تعاليم الإسلام وجود مجموعة من القيم الإسلامية المؤثرة في زيادة عرض الغذاء، ومن هذه القيم ما يلي:

١ – ترغيب الإسلام في زيادة النسل، وبالتالي زيادة معدلات النمو السكاني، كقوله عليه السلام: « تزوجوا الودود الولود فإني مباه بكم الأمم »[٢٣]. ولكن بشرط أن تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الناتج الكلي من الغذاء، فليس السبب في نقص الغذاء في أعداد بشرية متزايدة، في ضوء

الشرط السابق، وإنما السبب هو تدهور نوعية هذه الأعداد بسبب عوامل خارجية، متى ما أزيلت زالت المشكلة السكانية[٢٤].

٢ – تكافل جميع طبقات المجتمع على تحقيق مستوى معيشي مناسب لكل فرد منهم، وخاصة من لم تمكنه ظروفه من تحقيق هذا المستوى، وهذا التعاون نابع من دافع ديني، يحتم كفالة المجتمع لأفراده عن طريق الزكاة، وغيرها من الصدقات الاختيارية والإجبارية[٢٥].

المحور الثالث: مسئولية الفرد عن توفير الغذاء وسد المفجوة الغذائية.

بتتبع تعاليم الإسلام في هذا الشأن نجد الآتي :

أ – حث الدين الإسلامي على العمل بكافة صوره وأشكاله مادام مشروعاً. ففي مجال الاحتطاب يقول عليه السلام: « لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحد فيعطيه أو يمنعه »[٢٦]. وفي مجال الرعي يقول أيضاً «ما بعث اللّه نبياً إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال نعم كنت أرعاها على قراريط لأهل مكه »[٢٧]، وفي مجال الزراعة يقول عليه السلام « مامن مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة »[٢٨]. كما حث الإسلام على الإحياء واستصلاح الأراضي الموات، يقول صلى اللّه عليه وسلم « من أحيا أرضاً مواتاً فهي له »[٢٩]. كما كانت الصناعة حرفة لبعض الأنبياء كنبي اللّه داود الذي كان حداداً. وفي مجال التجارة نجد أن الرسول ﷺ قد تاجر بأموال خديجة رضي اللّه عنها قبل البعثة.

ومما سبق يتضح جواز امتهان المهن والحرف الشريفة، باعتبارها توفر دخلاً لمحترفيها يمكنهم من الإنفاق على أنفسهم وغيرهم لتوفير حاجاتهم الأساسية من غذاء وغيره.

ب – أقر الإسلام استثمار الأفراد لأموالهم في كل عمل مباح، يعود بالنفع عليهم وعلى مجتمعاتهم، ومن هذه الاستثمارات نذكر متها على سبيل المثال لا الحصر :

– الشركة، وذلك بأن يشترك اثنان فأكثر في شركة ما، متضامنين ربحاً وخسارة، سواء كانت شركة ملك أو عقد.

– المضاربة، وذلك بأن يكون رأس المال من جانب، والعمل من جانب آخر، ويوزع الربح بينهما على حسب الإتفاق، بشرط أن يكون حصة كل منهما محددة بنسبة معينة من الربح، وعندما يخسر المضارب بدون تعد منه أو تفريط، فيتحمل رب المال هذه الخسارة، ويكفي المضارب غُرماً مابذله من عمل دون مقابل(٣٠).

جـ – ضرورة التعاون بين الأقرباء في النفقه يقول عليه السلام « يد المعطي العليا وابدأ بمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك »(٣١). ومن ذلك وجوب نفقة الأولاد الصغار على الأب، ونفقة الزوجة على زوجها، ثم الأدنى فالأدنى، مما هو مبسوط في كتب الفقه.

وتمتد هذه المسئولية لتشمل مسئولية الفرد عن جيرانه، يقول صلى اللّه عليه وسلم « ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع إلى جنبه »(٣٢).

كما حث الإسلام على كفالة الأيتام، ومن الكفالة توفير الغذاء اللازم لحياتهم، يقول عليه السلام « أنا وكافل اليتيم كهاتين في الجنة، وقرن !لإزر بين أصبعيه الوسطى والتي تلي الإبهام »[٣٣].

د – معالجته صلى اللّه عليه وسلم للفقر عموماً، وذلك بالترغيب في الصدقة أياً كان مقدارها، روي أنه « خرج في أضحى أو فطر إلى المُصلى ثم انصرف فوعظ الناس فأمرهم بالصدقة، فقال أيها الناس تصدقوا، فمرّ على النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر أهل النار ٠٠ »[٣٤]، كما روي عنه أيضاً « أيما مؤمن أطعم مؤمن على جوع أطعمه اللّه من ثمار الجنة يوم القيامة »[٣٥].

والشاهد هنا هو فضل توفير الغذاء وغيره لكل محتاج إليه، وما يترتب على ذلك من جزيل الأجر.

وفي هذا المجال يقول عليه السلام :« لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرِسن شاه »[٣٦].

والشاهد هنا حثه صلى اللّه عليه وسلم الجيران على التصديق فيما بينهم باللحم كأحد مصادر الغذاء الأساسية.

المحور الرابع دور الدولة في توفير الغذاء وسد الفجوة الغذائية.

يمكن التعرف على دور الدولة الإسلامية في توفير الغذاء للمحتاجين إليه من خلال ما يأتي : –

١ – أقوال أهل العلم في هذا الشأن. حيث ذ كر ابن حزم ((ويفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن

لم تعم الزكوات بهم ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلوا من القوت الذي لابد منه ومن اللباس للشتاء والصيف ...))[٣٧].

وأكد الغزالي[٣٨] ذلك بحديث « لاحق لابن آدم إلا في ثلاث طعام يقيم صلبه وثوب يواري عورته وبيت يسكنه فما زاد فهو حساب »[٣٩].

كما ذكر البهوتي[٤٠] وغيره[٤١] أن الشخص لو أفلس وبيع ماله ليوزع على الدائنين فإن الحاكم لا يبيع مسكنه الذي هو من الضرورات لحياته ومن يعول، كما لا تباع وسلائل حرفته التي بواسطتها يجمع رزقه، وكذلك ثوبه الذي يستر عورته.

وحدد العز بن عبدالسلام الضروريات والحاجيات والتكميليات من الغذاء وغيره بقوله ((فأما مصالح الدنيا فتنقسم إلى الضروريات والحاجات والمكملات فالضرورات كالمآكل والمشارب والملابس والمساكن... وأقل المجزي ضروري... وماكان ذلك في أعلى المراتب... فهو من التتمات والتكملات وما توسط بينهما فهو من الحاجات))[٤٢].

٢ – ومن التطبيقات الفعلية التي انتهجتها الدولة الإسلامية لتوفير حاجة الفرد الضرورية من الغذاء مايلي : –

أ – ما فعله عمر بن الخطاب ﷺ حين خفف على النبط، وهم كفار أهل الشام فيما يأخذه من ضريبة على الزيت والحنطة إلى نصف العشر، بدلاً من العشر الذي كان يأخذه من القطنيه، وذلك بهدف أن يكثر الحمل إلى المدينه[٤٣].

ب – إقطاع الدولة الإسلامية الأراضي لمن يحيها ويستغلها استغلالاً أمثلاً فقد أقطع صلى اللّه عليه وسلم بلال بن الحارث والزبير وغيرهما، وأقطع خلفاؤه من بعده(٤٤).

جـ – تطبيق مبدأ أنصاف البطون كما فعل عمراً أيضاً حين قال ((نطعم ما وجدنا أن نطعم فإن أعوزنا جعلنا مع أهل كل بيت ممن يجد عدتهم ممن لايجد إلى أن يأتي اللّه بالحيا – المطر – فإن الناس لن يهلكوا على أنصاف بطونهم))(٤٥).

د – جلب الفائض من الغذاء من الأمصار الإسلامية المجاورة للبلد المحتاج للغذاء لمجاعة أو جدب ونحو ذلك، ففي عام الرمادة أرسل عمر لأهل الأمصار يستغيثهم لأهل المدينة ومن حولها، فكان أول من قدم عليه أبوعبيدة بن الجراح في أربعة آلاف راحلة من الطعام. كما أرسل رضي اللّه عنه لعمرو بن العاص مستغيثاً قائلاً إلى العاص بن العاص سلام عليك أما بعد: أفتراني هالكاً ومن قبلي وتعيش أنت ومن قبلك فياغوثاه. فأرسل إليه عمرو رسالة قائلاً واللّه يا أمير المؤمنين لأمدنك بمدد أوله عندك وآخره عندي وأمده بقافلة برية وأخرى بحرية.

المحور الخامس: دور التعاون العربي في سد الفجوة الغذائية.

يقوم هذا المبدأ على أساس تعاون جميع الأقطار العربية، بل والإسلامية في توفير الاحتياجات الغذائية لمواطنيها عن طريق التعاون الدولي، وهذا التعاون نابع من أن أمة الإسلام أمة واحدة، ليس هناك حدود مصطنعة بينهم كما قال تعالى : **{إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا**

رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ}[٤٦]. وكما قال تعالى : **{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ}**[٤٧]. ومن التعاون على البر مدّ المسلم لأخيه بما يحتاجه من غذاء ضروري لحياته، خاصة مع اختلاف الظروف الطبيعية والاقتصادية لهذه الدول، مما يجعل من السهل تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء على المستوى الدولي، وبالتالي الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة على حدة في هذا المجال[٤٨]، وهذا مافعله عمر بن الخطاب ﷺ حين جلب الغذاء من دول الفائض إلى دول العجز.

كما يمكن عن طريق هذا التعاون (فيما بعد) تحقيق التجانس في السياسات الاقتصادية والزراعية على المستويات القطرية، وإقامة المشروعات المشتركة التي تلبي حاجة سكان هذه الدول من الغذاء.

وفي ضوء ماتم عرضه نجد أنه يتحتم على الأفراد والدولة توفير الضروريات من الغذاء عندما تكون الظروف ملائمة، وذلك لما في ترك هذا الأمر للعالم الخارجي من تعريض حياة المسلمين للخطر عند توقف الاستيراد لسبب أو لآخر.

أما عند حدوث اختلال في ظروف العرض والطلب على الغذاء لسبب أو لآخر واحتاجت الدولة الإسلامية أو العربية للاستيراد أو تلقي المعونات الخارجية لسدّ الفجوة الغذائية بها، فإن من الأفضل لهذه الدولة استيراد الغذاء أو تلقي معوناته من الدول العربية أو الإسلامية المجاورة، كما فعل عمر بن الخطاب ﷺ عام الرمادة. وإذا لم يتحقق كلية أو جزئياً فيكون الاستيراد والتلقي للمعونات من الدول غير الإسلامية ذات العلاقات الطيبة مع الدول الإسلامية[٤٩].

وأما المعونات في صورة حاجيات أو كماليات غذائية فإن تلقيها يكون قاصراً على الدول الإسلامية فقط، أما غير الإسلامية فيجب الحذر من المعونات الغذائية التي تقدمها، لما يترتب عليها من تدخلات سياسية، وآثار سلبية على الإنتاج الزراعي وهذا ما أثبتته التجارب المعاصره(٥٠).

كما يمكن استيراد الحاجيات الغذائية من الخارج شريطة أن يكون التمويل بالموارد الذاتية، مع أفضلية الاستيراد من الدول الإسلامية إذا كان ذلك ممكناً. وأما الكماليات الغذائية فيمكن استيرادها من الخارج، بشرط أن لا يتم ذلك إلا بعد التأكد من الوفاء بالحاجات الضرورية من جهة. وبعد العمل على ترشيد استيراد هذا النوع من الحاجات، والتخلي عن ما يدخل منها في دائرة الترف من جهة ثانية. كما يمكن الدفاع عن سياسة الأقل ممكن من واردات الكماليات الغذائية حتى لو توفرت الموارد الذاتية للتمويل، وذلك لأن هناك حاجات أخرى أهم خاصة في ظروف التنمية.

ولا ينبغي استيراد الكماليات الغذائية الممولة بالقروض الحسنة من الدول الإسلامية لأن الاقتراض لا يلجأ إليه المسلم إلا في حالة ظروف الاختلال ولاستيراد الضروري من الغذاء. كما أن الاقتراض من الأجانب لاستيراد الكماليات الغذائية يؤثر قطعاً في مناخ الاستقلال السياسي، كما يوفر الموارد الممكن اقتراضها لأجل التنمية(٥١).

وخلاصة القول أن لكل فرد من أفراد المجتمع الحق في أن تتوافر لديه الضرورات الغذائية للحياة، وأن ولي الأمر ملزم بتوفير هذه الضروريات للمواطنين سواء من خلال الزكاة أو آلية التكافل الاجتماعي أو الصدقات الاختيارية أو الإجبارية عند عجز الأفراد عن توفيرها لأنفسهم لأسباب

معينة، وعند اختلال ظروف عرض الغذاء فإن من الأفضل الاستيراد من الدول الإسلامية أو من الدول ذات العلاقة الطيبة مع المسلمين. كما يمكن استيراد الحاجيات والكماليات الغذائية بشرط أن يكون التمويل ذاتياً، وأن تكون الأفضلية في الاستيراد أيضاً من الدول الإسلامية، مع توخي الحذر في استيرادها من الخارج، أو من الدول الإسلامية، حتى لو توفرت الموارد الذاتية أو القروض الحسنة لتمويلها، حتى لا تقع الدول المستوردة لها من الخارج فريسة للتدخلات السياسية ونحو ذلك.

خاتمة البحث

يعتبر دراسة الفجوة الغذائية نظرياً وتطبيقياً من الموضوعات الهامة في العصر الحاضر في العالم العربي، وهي تعني اتساع الفرق بين المنتج والمستهلك من الغذاء، وهذه الفجوة يتسع حجمها باتسا ع هذه الفراق. وقد اثبتت الدراسة نظرياً وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في عرض الغذاء، أو الطلب عليه، مما يسبب هذه الفجوة ويزيد من حدتها. أما العوامل المؤثرة في العرض فقد تكون طبيعية أو بشرية أو فنية. وأما العوامل المؤثرة في الطلب على الغذاء فقد تكون اقتصادية كالنمو السكاني، وارتفاع مستوى الدخل الحقيقي، فضلاً عن أسعار الغذاء والسياسات الاقتصادية المختلفة التي تنتهجها بعض الدول العربية كسياسة دعم الغذاء ونحو ذلك.

وهناك عوامل أخرى غير اقتصادية قد تسبب الفجوة الغذائية كالعادات الاستهلاكية والعوامل النفسية الأخرى.

وأما من الناحية التطبيقية فقد أثبتت الدراسة أهمية التقدم الفني في زيادة إنتاج الغذاء في العالم العربي، وأنه من العوامل الحاسمة في تقليص حجم الفجوة الغذائية. كما اتضح أيضاً انخفاض جودة الأراضي العربية، وخضوعها لقانون تناقص الغله، مما يستدعي البحث العلمي الجاد للتوصل إلى التكنولوجيا المناسبة التي يمكن من خلالها التغلب على العوامل المؤثرة على تصحر التربة وفقرها، كما ألمحت الدراسة إلى تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة العربية وخصوصاً المروية بسبب استخدام بعض الوسائل البدائية في الري.

واقترحت الدراسة محددين أساسيين يمكن من خلالهما قياس حجم الفجوة الغذائية في الوطن العربي هما:

(١) الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

(٢) عدد السكان.

وثبت من خلال ذلك أن الناتج القومي الحقيقي للدول العربية يؤثر تأثيراً عكسياً معنوياً على الفجوة الغذائية، مما يزيد من حجمها، وهذا على خلاف المنطق الاقتصادي كما أثبتت الدراسة تزايد الطلب على الغذاء في العالم العربي نتيجة للتزايد السكاني، مما يعني تزايد الفجوة الغذائية باستمرار، وخاصة لبعض السلع كالحبوب والألبان وغيرها.

وفي الجانب الإسلامي ثبت من الدراسة أثر العقيدة الإسلامية في وفرة الغذاء والحد من الفجوة الغذائية. كما ثبت أيضاً وجود مجموعة من القيم المؤثرة على المستوى الجزئي في الطلب على الغذاء كالقيم المؤثرة في سلوك المستهلك وعاداته. فضلاً عن وجود مجموعة أخرى من هذه القيم تؤثر على المستوى الكلي في زيادة عرض الغذاء كدعوة الإسلام إلى زيادة النسل ونحو ذلك.

كما ظهر من الدراسة أن هناك حداً أدنى من الضروريات الغذائية ينبغي عدم تركها للظروف المتغيرة، وخاصة عندما تكون الظروف ملائمة، وأن توفير هذا الحد من مسئولية الفرد والدولة على حد سواء، أما عند حدوث اختلال في ظروف العرض والطلب فإن الاستيراد ينبغي أن يكون من الدول الإسلامية المجاورة، أو من الدول غير المسلمة التي تتمتع بعلاقات طيبة مع المسلمين.

كما يمكن استيراد الحاجيات والكماليات الغذائية بشرط أن تمول بموارد ذاتيه وأن تكون الأفضلية في استيرادها من الدول الإسلامية، مع مراعاة الحذر في ذلك، حتى لو توفرت الموارد الذاتية لتمويلها، حتى لا تقع الدول العربية المستوردة لها فريسة للتدخلات السياسية ونحو ذلك.

ومن أهم التوصيات التي توصل إليها هذا البحث مايلي :

١ – تركيز الجهود العربية والعمل العربي المشترك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية، على البحث العلمي للتوصل إلى التكنولوجيا المناسبة لكل دولة التي يمكن من خلالها التغلب على فقر التربة وعدم خصوبتها في العالم العربي.

٢– ترشيد المياه وذلك باستخدام الأساليب الحديثة في الري الزراعي، مما يقلل من فاقد المياه، الذي يمكن استخدامه للشرب أو لري مساحات زراعية أخرى، مما يزيد من الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة عرض الغذاء.

٣ – وضع السياسات الزراعية المناسبة التي يمكن من خلالها تقليل الفاقد في استخدام الموارد الأرضية والقوة العاملة الزراعية، ومعرفة أسباب الضياع في هذه الموارد ومحاولة حلها.

٤ – العودة السريعة إلى تعاليم الإسلام وأحكامه، ففي ذلك الحد من الفجوة الغذائية.

الهوامش والحواشى:

(١) د. يعقوب سليمان. مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية. بحث مطبوع ضمن منتدي الفكر العربي حول الأمن الغذائي العربي في الدول العربية والعالم. والذي عقد في عمان بالأردن ٨ – ١٠ فبراير، ١٩٨٦م، ص ٢٩٢.

(٢) جميع الأرقام الواردة فيما يلي مصدرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر ١٩٩٨ م، ص ٢٩.

(٣) المرجع نفسه في نفس الصفحة.

(٤) الذاريات الآية ٢٢.

(٥) هود الآية ٦

(٦) الأنعام من الآية ١٥١.

(٧) الإسراء من الآية ٣١.

(٨) د. عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. الطبعة (بدون) مؤسسة الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨١م، ص ص ١٦– ١٨

(٩) نوح من الآية ١٠ – ١٢.

(١٠) د. عبد الرحمن يسري. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. مرجع سابق، ص ١٧.

(١١) د. محمد راكان الأعمش. نظرية الأمن الغذائي من منظور إسلامي. الطبعة الأولى. الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤٠٨هـ، ص ١٧٠.

(١٢) الأعرا ف الآية ٩٦

(١٣) إبراهيم من الآية ٧

(١٤) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامي. رسالة دكتوراه غير منشورة، مقدمه لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧م، ص٩٣

– د. عبدالرحمن يسري، علم الاقتصاد الإسلامي. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨ م، ص ٤٥

(١٥) الفرقان الآية ٦٧

(١٦) ابن ماجه ((أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني)) سنن ابن ماجه. الطبعة (بدون) البلد (بدون)، دار احياء الكتب العربية، التاريخ (بدون). ج٢، ص ١٠٨٤.

(١٧) سيأتي بيان ذلك فيما بعد.

(١٨) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر، مرجع سابق، ص ٩٤

(١٩) ابن ماجه. سنن ابن ماجه. مرجع سابق، ج ٢، ص ١٠٨٦

(٢٠) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١٠٨٤.

(٢١) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١٠٨٤.

(٢٢) النيسابوري (مسلم بن الحجاج). صحيح مسلم بشرح النووي. الطبعة الثانية، بيروت لبنان، دار احياء التراث العربي ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، ج ١٣، ص ٢٠٥

(٢٣) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر. مرجع سابق، ص ٩٦

(٢٤) البخاري ((محمد بن إسماعيل)). صحيح البخاري. الطبعة (بدون)، مطبعة دار احياء الكتب العربية، البلد (بدون)، التا ريخ (بدون)، ج ٢ / ص ٦.

(٢٥) المرجع نفسه، ج ١ ، ص ٣٣،

(٢٦) المرجع نفسه، ج ٢، ص ٤٥.

(٢٧) المرجع نفسه، ج ١، ص ٤٨.

(٢٨) د. حلمي عبدالمنعم صابر. المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل. دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ص ١٠٣

(٢٩) ابن الأثير الجزري ((مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد)). جامع الأصول في أحاديث الرسول. الطبعة (بدون)، دار الفكر، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون)، ج ٦، ص ٤٦٢.

(٣٠) السيوطي. ((جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر)) الجامع الصغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت،١٤٠١هـ/١٩٨١م، ج ٢، ص ٤٥٢.

(٣١) أبوداود. سنن أبي داود. مرجع سابق، ج ٤، ص ٣٤٠

(٣٢) ابن الأثير. جامع الأصول. مرجع سابق، ج ٦، ص ٤٧١.

(٣٣) أبوداود. سنن أبي داود. مرجع سابق، ج ٤، ص. ٣٤

(*) هو الظلف.

(٣٤) مسلم. صحيح مسلم بشرح النووي. مرجع سابق، ج ٧، ص ١١٩.

(٣٥) ابن حزم ((أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد)). المحلي. الطبعة (بدون)، المكتب التجاري، بيروت، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج٦، ص١٥٦.

(٣٦) الغزالي ((أبوحامد محمد بن محمد)). احياء علوم الدين. الطبعة (بدون)، المكتبة التجارية الكبرى، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ٤، ص٢١٤.

(٣٧) أصل هذا الحديث بلفظ ((كل شيء فضل عن ظل بيت وجلف الخبز وثوب يواري عورة الرجل والمارة لم يكن لابن آدم فيه حق)).
– أنظر. السيوطي – الجامع الصغير. مرجع سابق، ج ٢ /ص٢٨١

(٣٨) البهوتي ((منصور بن يونس)). كشاف القناع عن متن الاقناع. الطبعة (بدون)، دار الفكر، البلد (بدون)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، ج ٣، ص٤٣٤.

(٣٩) أحمد الصاوي. بلغة السالك لأقرب المسالك. الطبعة (بدون) دار الفكر، البلد (بدون)، التاريخ (بدون)، ج ١ ، ص ١٢٠

(٤٠) العز بن عبدالسلام ((أبومحمد عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام)) قواعد الأحكام في مصالح الأيام. الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون) ج ٢، ص ٦٠.

(٤١) أبوعبيد ((القاسم بن سلام)). الأموال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص ٥٣١

(٤٢) المرجع نفسه ص ٢٨٧ ومابعدها.

(٤٣) ابن سعد. الطبقات الكبرى. الطبعة (بدون)، دار صادر، بيروت، ج ٣، ص ٢١٣.

(٤٤) الطبري ((محمد بن جرير))، تاريخ الطبري. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ٢، ص ٥٠٩

(٤٥) ابن سعد، الطبقات الكبرى. مرجع سابق، ج ٣، ص ٣١.

(٤٦) الأنبياء، الآية ٩٢

(٤٧) المائدة من الآية ٢ .

(٤٨) د. عبدالرحمن يسري. التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي. بحث مطبوع ضمن وقائع ندوة التنمية من منظور الإسلامي في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية ٢٧ – ٣٠ ذي الحجة ١٤١١هـ، ج ٢، ص١١٩٨

(٤٩) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ١١٩.

(٥٠) السيد محمد السريتي. الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية في مصر. مرجع سابق، ص ١٧٥.

(٥١) المرجع نفسه، ص ص ١٧٣، ١٧٤.

– د. عبدالرحمن يسري. التنمية وتحقيق الأمن الغذائي في الاقتصاد الإسلامي. مرجع سابق، ص ص ١١٨٧، ١١٩٤.

مراجع البحث

أولاً – القرآن الكريم

ثانياً: المصادر والكتب.

١- ابن الأثير، مجد الدين أبوالسعادات المبارك بن محمد. جامع الأصول في أحاديث الرسول الطبعة (بدون)، دار الفكر، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).

٢ – البخاري، محمد بن اسماعيل، – صحيح البخارى. الطبعة (بدون)، مطبعة دار احياء الكتب العربية، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).

٣- البهوتي، منصوربن يونس. كشاف القناع عن متن الاقناع. الطبعة (بدون)، دارالفكر، البلد (بدون)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

٤- أحمد، د. عبدالرحمن يسري. التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام. الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨١م.

– التنمية الاقتصادية، نقد الفكر الوضعي وبيان المفهوم الإسلامي، مؤتمر اشكالية التنمية في العالم الإسلامي، فاس، ١٩٩٠م، علم الاقتصاد الإسلامي الطبعة (بدون)، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٨م.

– التنمية وتحقيق الأمن الغذائى في الاقتصاد الإسلامي. بحث مطبوع ضمن وقائع ندوة التنمية من منظور إسلامي. والتي انعقدت في عمان، بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٢٧ – ٣٠ ذي الحجه، ١٤١١.

٥ – ابن حزم، أبومحمد علي بن أحمد. المحلى الطبعة (بدون)، المكتب التجاري، بيروت، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
٦ – الحطاب، كمال توفيق. دراسة اقتصادية لمشكلة الغذاء في البلدان الإسلامية وعلاجها في اقتصاد إسلامي. رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لقسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الشريعة بجامعة أم القرى، ١٩٩٠م.
٧ – أبوداود، سليمان بن الأشعث السجستاني. سنن أبى داود، الطبعة (بدون) الدار المصرية اللبنانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٨–الدغمي، د. محمدراكان. نظرية الغذاء من منظور إسلامي. الطبعة الأولى، الناشر (بدون)، البلد (بدون)، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٩–الراوي، د.منصور. الأمن الغذائى العربى، مفهومه، وواقعه، مجلة شئون عربية، العدد ٧٥، سبتمبر، أيلول ١٩٩٣م، ربيع الثاني ١٤١٤هـ.
١٠ – الريموني، عيسى. الأمن الغذائي في العالم. بحث مطبوع ضمن كتاب التنمية من منظور إسلامي. وهو من أعمال الندوة التي عقدت في عمان بالأردن في الفترة ٢٧ – ٣٠ ذي الحجة ١٤١١هـ.
١١ – السرتي، السيد محمد أحمد الأمن الغذائى والتنمية الاقتصادية في مصر مع الإشارة إلى وجهة النظر الإسلامية. رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة لقسم الاقتصاد بكلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧م.

١٢ – سليمان، د. يعقوب. مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في البلدان النامية. بحث مطبوع ضمن كتاب الأمن الغذائى العربى في الدول العربية والعالم.
منتدى الفكر العربي؛ الذي عقد في عمان بالأردن في الفترة من ٨ – ١٠ فبراير ١٩٨٦م.
١٣– ابن سعد((محمد بن سعد)) الطبقات الكبرى. الطبعة (بدون)، دارصادر، بيروت ، ١٩٥٧م.
١٤– السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. الجامع الصغير. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨٢م
١٥– صابر، د. حلمي عبدالمنعم المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل، دعوة الحق، العدد ٩٢، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
١٦– الصاوي، أحمد. بلغة السالك لأقرب المسالك. الطبعة (بدون) دار الفكر، البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
١٧– الطبري، محمد بن جرير. تاريخ الطبرى. الطبعة الأولى،دارالكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م
١٨– عبد السلام، د. محمدالسيد. الأمن الغذائي للوطن العربى. المجلس الوطني للثقافة، الكويت، شوال ١٤١٨هـ، فبراير ١٩٨٨م.
١٩– أبوعبيد، القاسم بن سلام. الأموال. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٢٠- العز بن عبدالسلام، أبومحمد عز الدين بن عبدالعزيز بن عبدالسلام. قواعد الأحكام فى مصالح الأنام. الطبعة (بدون)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، التاريخ (بدون).
٢١- الغزالي، أبوحامد محمد بن محمد. احياء علوم الدين. المكتبة التجارية الكبرى. البلد (بدون)، التاريخ (بدون).
٢٢ - الفرا، د. محمد علي. مشكلة الغذاء في الوطن العربي، والأزمة الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
٢٣- ابن ماجه، أبوعبدالله محمد بن يزيد القزويني. سنن ابن ماجه، الطبعة (بدون)، البلد (بدون)، دار احياء الكتب العربية، التاريخ (بدون).
٢٤- مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري. صحيح مسلم بشرح النووى، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، دار احياء التراث العربي، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.